وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية وتجارة دولية
عنوان المذكرة

تحليل جاذبية الأسواق الإفريقية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات – وفق نموذج الجاذبية.

دراسة حالة السوق الموريتاني خلال الفترة (1995-2023)

إعداد الطالب:
عبد السلام محمد.

إشراف الأستاذة:
قلبازة أمال.

لجنة المناقشة:

د. قلاع الدم العربي أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. خطوي منير أستاذ محاضر أ	مناقشا
د. أمال قلبازة أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية وتجارة دولية
عنوان المذكرة

تحليل جاذبية الأسواق الإفريقية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات – وفق نموذج الجاذبية.

دراسة حالة السوق الموريتاني خلال الفترة (1995-2023)

إعداد الطالب:
عبد السلام محمد.

إشراف الأستاذة:
قلبازة أمال.

لجنة المناقشة:

د. قلاع الدم العربي أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. خطوي منير أستاذ محاضر أ	مناقشا
د. أمال قلبازة أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

إهداء

إلى من غرس في حب العلم وبذل من أجلي الكثير...

إلى والدي العزيز، قدوتي ومصدر الهامي، الذي علمني أن بالإرادة تصنع المعجزات وبالصبر ينال المأمول.

إلى والدتي الغالية، نبع الحنان والدعاء، التي كانت ولا تزال سندي في كل محنة وفرحي في كل نجاح.

إلى أخواتي، اللواتي كانوا لي دوما عونا ورفاق درب.

إلى كل من آمن بي، ووقف إلى جانبي، وشجعني في صمت أو دعا لي بصدق.

أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء وإمتنان، راجيا أن يكون ثمرة تعب تليق بكم وبحبكم الذي لا يقدر بثمن.

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة أمال قلبازة، على ما قدمته لي من دعم علمي وتوجيهات قيمة.

كما أتوجه بخالص التقدير إلى كافة أساتذة الكلية وقسم العلوم التجارية الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وخبراتهم طوال مسيرتنا الجامعية.

لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل: أقول: جزاكم الله خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد.	07
المبحث الأول: العوامل الجاذبة للأسواق الإفريقية والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.	08
المطلب الأول: العوامل الجاذبة للأسواق الإفريقية.	08
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	10
المطلب الثالث: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	17
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	17
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	20
خلاصة الفصل.	23
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.	
تمهيد.	26
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	27
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.	27
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.	30

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.	32
المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج.	32
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.	42
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	48
قائمة المصادر والمراجع.	50
الملاحق	55

قائمة الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1): ملخص الدراسة رقم 1، السايح صقر، صالح خويلدات 2024.	17
الجدول رقم (2): ملخص الدراسة رقم 2، حيداس عبد القادر، مهر حاج أمحمد، مجدوبي شهرزاد، 2024.	18
الجدول رقم (3): ملخص الدراسة رقم 3، إيمان سعودي، 2022.	19
الجدول رقم (4): ملخص الدراسة رقم 4، Nessraoui Dounia، 2022.	20
الجدول رقم (5): ملخص الدراسة رقم 5، Djilali Mostefa، 2022.	21
الجدول رقم (1-2): جدول وصفي للمتغيرات المستعملة في الدراسة.	29
الجدول رقم (2-2): نتائج إختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ADF و PP.	36
الجدول رقم(3-2): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام نموذج الجاذبية البسيط للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.	37
الجدول رقم (4-2): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي.	40
الجدول رقم (5-2): نتائج إختبار مشكلة الارتباط الذاتي.	40
الجدول رقم (6-2): نتائج إختبار عدم الثبات.	41

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجاه موريتانيا من سنة 1995 إلى سنة 2023 (الوحدة: مليون دولار).	33

قائمة الرموز والاختصارات	
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.
EAS	جماعة شرق إفريقيا.
COMESA	سوق شرق وجنوب إفريقيا.
SADC	جماعة تنمية جنوب إفريقيا.
WAEMV	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لفرب إفريقيا.
SACV	الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا.
CEMAC	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا.
FSPE	الصندوق الخاص لترقية الصادرات.
X	متغير تابع: الذي يعبر عن قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي.
GDP	متغير مستقل: الذي يعبر عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا بالدولار الأمريكي.
OLS	معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
UNCTAD	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

قائمة الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (1): إختبار الأستقرارية لمتغيرات الدراسة.	56
الملحق رقم (2): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية.	57
الملحق رقم (3): إختبار التوزيع الطبيعي.	58
الملحق رقم (4): إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي.	58
الملحق رقم (5): إختبار عدم ثبات التباين.	59

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جاذبية السوق الموريتاني أمام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، من خلال استخدام نموذج الجاذبية لقياس أثر الناتج المحلي الإجمالي للبلدين والكثافة السكانية لموريتانيا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الكمي التحليلي، وذلك بالاستناد على بيانات سنوية للفترة 1995–2023، وتمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج EViews 12، وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للكثافة السكانية في موريتانيا على تدفق الصادرات الجزائرية، في حين لم يكن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين ذا دلالة إحصائية

توصي الدراسة بتعزيز التوجه نحو السوق الموريتانية من خلال تطوير السياسات الترويجية الجزائرية والاستثمار في سلاسل الإمداد والنقل اللوجيستي وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الجزائرية. السوق الموريتانية. نموذج الجاذبية. التجارة الخارجية. الإقتصاد الإفريقي.

Abstract :

This study aims to analyze the attractiveness of the Mauritanian market for Algerian non-hydrocarbon exports by applying the gravity model to assess the impact of the GDP of both countries and the population size of Mauritania.

The study relies on annual data for the period 1995–2023, processed using the EViews 12 statistical software, and estimated through the Ordinary Least Squares (OLS) method.

The results reveal a statistically significant effect of Mauritania's population size on the flow of Algerian exports, while the GDPs of both countries showed no significant influence.

The study recommends strengthening Algeria's orientation toward the Mauritanian market by developing promotional policies, investing in supply chains and logistics, and enhancing the competitiveness of national products.

Keywords: Algerian exports; Mauritanian market; gravity model; foreign trade; African economy.

مقدمة

توطئة:

شهدت العلاقات الإقتصادية الدولية تطورات متسارعة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت التجارة الدولية أحد المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تعزيز صادراتها وتنويعها خارج قطاع المحروقات، بهدف تقليل الإعتماد على العائدات النفطية وتعزيز الإستدامة الإقتصادية.

في ظل هذا التوجه، يشهد التعاون التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية إهتماما متزايدا مدفوعا بالروابط الجغرافية والإقتصادية التي تربطها بالقارة، ويعد فهم ديناميكيات الأسواق الإفريقية أمرا ضروريا لتقييم فرص وإمكانيات التصدير، خاصة في ضوء مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقتصادي بين الدول الإفريقية.

ويعد نموذج الجاذبية أحد الأدوات الإقتصادية الأساسية في تفسير تدفقات التجارة الدولية، حيث يعتمد على تحليل مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم التبادل التجاري بين الدول.

الإشكالية: مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يؤثر الناتج المحلي الاجمالي على جاذبية الأسواق الإفريقية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟

ولإثراء الموضوع من مختلف جوانبه، والتعرف أكثر على الأبجديات النظرية له، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي، ومن خلال طرح الإشكالية الرئيسية، وجب علينا محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تؤثر العوامل الإقتصادية على جاذبية السوق الموريتاني للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟

2. كيف يؤثر الناتج المحلي الأجمالي لموريتانيا على جاذبية السوق للصادرات الجزائرية؟

الفرضيات: على ضوء الاشكاليات السابقة يمكن افتراض الفرضيات التالية:

1. يمكن أن تؤثر العوامل الإقتصادية على جاذبية السوق الموريتاني للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
2. توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا وجاذبية السوق للصادرات الجزائرية، حيث تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة جاذبية السوق.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف، سنحاول إختصارها في النقاط التالية:

- ✓ تحليل تأثير العوامل الإقتصادية على جاذبية السوق الموريتانية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تقديم توصيات لتعزيز الصادرات الجزائرية إلى السوق الموريتانية بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تنامي الإهتمام بتعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كخيار إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الوطني.
- ✓ تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بجاذبية الأسواق الإفريقية، من خلال تطبيق نموذج الجاذبية على السوق الموريتانية وتحليل العوامل المؤثرة عليه.
- ✓ تقدم هذه الدراسة إطارا تحليليا يمكن أن يستفيد منه الباحثون في دراسات مستقبلية حول التجارة الدولية بين الجزائر والدول الإفريقية.

- ✓ تساعد هذه الدراسة الشركات الجزائرية المهتمة بالتوسع في السوق الموريتاني على فهم مدى جاذبية هذا السوق وأهم العوامل التي تؤثر عليه.
- ✓ تدعم جهود تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية الوطنية لتعزيز التجارة الإقليمية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

1-الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في الجزائر لدراسة وتحليل جاذبية السوق الموريتانية بوصفها نموذجا للسوق الإفريقية التي تستهدفها الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

2-الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2023 وذلك بالنظر لتوفر البيانات المتعلقة بالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية خلال هذه الفترة.

منهج الدراسة: تم استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد إستعنا بالمنهج الكمي التحليلي لدراسة وتحليل النتائج عن طريق الأساليب الإحصائية باستعمال نموذج الجاذبية البسيط.

هيكل الدراسة: جاءت هذه الدراسة موزعة على فصلين رئيسيين وذلك من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع تحليل جاذبية الأسواق الإفريقية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وفق مايلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث يبدأ باستعراض أبرز العوامل التي تجعل من الأسواق الإفريقية وجهة جاذبة تجاريا، مع تسليط الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز هذه الجاذبية، كما يعرض واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل هذه المنطقة، ثم يختم الفصل باستعراض لأبرز الدراسات السابقة، سواء باللغة العربية أو الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.

يخصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتناول في بدايته الطريقة المعتمدة في البحث، من حيث طبيعة البيانات والعينة وأسلوب جمعها وتحليلها، إضافة إلى الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة، ثم يتم الانتقال إلى عرض وتحليل نتائج نموذج الجاذبية المستخدم في تفسير الصادرات الجزائرية نحو السوق الموريتانية، مع مناقشة هذه النتائج في ضوء الواقع الإقتصادي والتجاري بين البلدين.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى متغيرات الدراسة في شقها النظري، حيث سنتناول في هذا الإطار النظري من خلال مبحثين، أولها سيتم التطرق إلى أهم العوامل الجاذبة للأسواق الافريقية والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

حيث سنبرز في المطلب الأول، المحددات الاقتصادية والتجارية التي تجعل القارة الإفريقية سوقا متميزا، مثل الناتج المحلي الاجمالي الافريقي الذي يعكس حجم النشاط الاقتصادي، والكثافة السكانية التي تمثل قاعدة استهلاكية واسعة، فضلا عن الأداء التجاري للقارة، في المطلب الثاني سيتم تسليط الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية باعتبارها مبادرة مهمة لتعزيز التجارة البينية بين الدول الافريقية و تحقيق التكامل الاقتصادي.

أما في المطلب الثالث، فسيخصص لدراسة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو افريقيا، حيث سيتم عرض الإمكانيات والمقومات الجزائرية التي يمكن الإستفادة منها في الخروج من التبعية للمحروقات، كما سيتم إستعراض استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، من خلال السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية وزيادة حصتها السوقية في افريقيا.

في المبحث الثاني سنتناول بعض الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوعنا أو إلى جانب منه، وتنوعت هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، مما يساهم في تقديم صورة متكاملة عن الجهود البحثية السابقة في هذا المجال.

المبحث الأول: العوامل الجاذبة للأسواق الإفريقية و الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

تعتبر الأسواق الإفريقية أحد الوجهات التجارية الواعدة، حيث يبرز كل من الناتج المحلي الإجمالي والكثافة السكانية كعوامل مؤثرة على حجم السوق ومدى جاذبيتها، كما تشكل خطوة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سهولة أكثر للتدفقات التجارة بين الدول الإفريقية.

المطلب الأول: العوامل الجاذبة للأسواق الإفريقية.

1. **الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي:** لقد مر الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي بعدة تذبذبات جراء الأزمتين العالميتين: وباء فيروس كرونا (كوفيد19) والنزاع الروسي الأكراني خلال الخمس سنوات الماضية، وأدت هذه الصدمات إلى التأثير على النمو في إفريقيا، إذ قدرت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي ب 3.8 في المئة في عام 2022 بإنخفاض من 4.8 في المئة في عام 2021، كما سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا نسبة 2.6 في المئة في عام 2023، حيث إنخفض عن عام 2022، ومن المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي سنة 2024 ليصل إلى 3.4 في المئة، وأن يستقر عند 4.1 في المئة في عام 2025، ثم يرتفع إلى 4.3 في المئة في عام 2026، في دلالة واضحة على قدرة إفريقيا المستمرة على الصمود في وجه الصدمات.[1]

[1] السايح صقر، صالح خويلدات، منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الإنفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية – دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2022)، مقال، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، المجلد: 10، العدد:01، 2024، ص79.

2. **الكثافة السكانية:** تعد إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان أفريقيا حوالي 1.4 مليار نسمة سنة 2023، مما يمثل 18 في المئة من إجمالي سكان العالم، مما يعني سوقا تجاريا كبيرا، وهو ما يساعد على نجاح عملية التبادل التجاري بين الدول الإفريقية.[2]
3. **الأداء التجاري:** إن حجم التجارة الإفريقية البينية لا تزال محدودة للغاية، حيث تتراوح ما بين 10 – 12 في المئة من إجمالي التجارة الإفريقية مع العالم، وتمثل الصادرات الإفريقية البينية 20 في المئة من إجمالي الصادرات والبقية نحو خارج القارة، وتمثل الواردات الإفريقية البينية 13 في المئة كمتوسط خلال الفترة 2013 – 2019، وإحتياجات القارة الأخرى تأتي من الخارج، وتفاوتت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11 و 14 في المئة خلال الفترة من 2010 – 2017، وثم ارتفعت نسبيا لتصل إلى 16 في المئة فقط من إجمالي تجارة القارة حتى سنة 2019، بلغت تلك النسبة إلى 78 في المئة في دول الإتحاد الأوروبي، وتفاوتت بين 25 و 30 في المئة في الدول الآسيوية.

وتعتبر دولة جنوب افريقيا أبرز مشارك في عملية الصادرات البينية داخل القارة بنسبة 13.9 في المئة، ثم الكونغو الديمقراطية بنسبة 7 في المئة، بالإضافة إلى أن جنوب افريقيا تعد أكبر مستورد من الدول الإفريقية بنسبة وصلت 14 في المئة من إجمالي الواردات الإفريقية البينية، تأتي بعدها ناميبيا بنسبة 6 في المئة، كما تمثل الجزائر ونيجيريا ومصر مجتمعة نصف الناتج المحلي لإفريقيا، غير أنها تشارك مشاركة هامشية وفقط في التجارة بين الدول الافريقية والتي تعبر عن 11 في المئة فقط من وارداتها وصادراتها، ويدل هذا على ضعف التبادل التجاري بين الدول الافريقية، نتيجة للتعريفات الجمركية المرتفعة والتي بلغت 8.7 في المئة، ثم ازدادت تدريجيا لتصل إلى 18 في المئة

[2] خليلي أحمد، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الحد من التنافس الدولي في المنطقة – دراسة تحليلية لما بعد الإتفاقية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية – جامعة المسيلة، المجلد:15، العدد:02، الرقم التسلسلي:30، 2022، ص56-72.

سنة 2015، و20 في المئة سنة 2016 من إجمالي حجم التجارة الإفريقية، فضلا عن الإستناد في سد احتياجات القارة من السلع والخدمات على الدول الآسيوية والإتحاد الأوروبي تحديدا.[3]

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

سعى الإتحاد الإفريقي إلى المضي قدما بالمثل الأعلى المتمثل في تحقيق التكامل الإقتصادي والوحدة الإفريقية، غير أن تحقيق التكامل الإقتصادي الإفريقي واجه العديد من التحديات المستمرة.

ومن أجل ذلك وضعت الدول الإفريقية الإتفاقيات التجارية في صلب مبادرات التكامل الإقتصادي للقارة، ورغم تشابك الإلتزامات المتضاربة بشكل معقد، ومن أجل إحياء التقدم نحو إنشاء الجماعة الإقتصادية الإفريقية، تركزت مناقشات مؤتمر القمة الثامن عشر للإتحاد الإفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا في يناير 2012، على تعزيز التجارة البينية في إفريقيا، وعلى أهمية الوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وتحقيق التكامل الإقتصادي، مرورا بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تم التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018، بكيغالي، رواندا، خلال القمة الإستثنائية لإتحاد الإفريقي من قبل أغلب الدول الإفريقية، حيث دخلت حيز التنفيذ رسميا في 30 ماي 2019 بعد التصديق عليها من قبل الأطراف المشاركة، وتعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، حيث تربط أكثر من 1.2 مليار نسمة في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي تقدر قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار شخص بحلول العام 2050 بحسب بيان الإتحاد الإفريقي.[4]

---

[3] السايح صقر، صالح خويلدات، مرجع سابق ذكره، ص80.

[4] إيمان سعودي، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد:07، العدد:02، 2022، ص134-135.

إيمانا بأهمية التكامل الإقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وشرعت بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الإتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020، وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لتصبح الجزائر رسميا أحد دول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بداية 2021، والتي ستمكن الجزائر من الإستفادة من الامكانيات والفرص المتاحة في القارة الإفريقية.[5]

بالإضافة إلى ذلك، فإن إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تهدف إلى تحقيق مجموعة من المزايا والمكاسب التالية:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات من أجل تعزيز التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية كما ورد في أجندة 2026.
- خلق سوق محررة للسلع والخدمات، حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية عن 90 في المئة من البضائع في المرحلة الأولى، فيما يتم إلغاء الرسوم عن 7 في المئة من البضائع المتبقية في مرحلة أطول.
- إرساء الأسس لإقامة إتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة، والتي تسمح بتنقل الأموال والأشخاص والاستثمارت بسهولة.
- تحسين القدرة التنافسية للشركات في افريقيا وتعزيز التجارة البينية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- حل تحديات وإشكالية تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتسريع عملية التكامل الإقتصادي القاري.[6]

---

[5] عبد الحميد حمشة، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجارية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد:05، العدد:02، 2022، ص28.

[6] سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 03، 2022، ص96.

منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والاتفاقيات الافريقية دون الاقليمية: تضمنت مفاوضات الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تم التفاوض على ثلاث بروتوكولات هي، التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، وإجراءات تسوية المنازعات، حيث يتعين في البداية على الأعضاء إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا، ومن المتوقع أن يشمل التحرير بعض القطاعات فقط دون أخرى، بسبب الحمائية الممارسة على بعض القطاعات الحساسة، حيث أن الاتفاقيات التجارية تعزز من تدفق التجارة والاستثمارات الأجنبية وتساهم في الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، فقد بدأت المفاوضات في خمسة قطاعات ذات الأولوية، النقل، الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات، الخدمات المالية، الخدمات المهنية والسياحية، كون الخدمات لها تأثير على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

المرحلة الثانية: ركزت اهتمامها على الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية، والدراسات التجريبية التي جاءت في هذا المجال تبحث في إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كبديل عن المحاولات دون الاقليمية التي تمت بالفعل في افريقيا.

كون نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من شأنه أن يعزز التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا.

ومن بين اتفاقيات التجارة دون الاقليمية المعتمدة نجد: الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، جماعة شرق افريقيا (EAS)، سوق شرق وجنوب افريقيا (COMESA)، جماعة تنمية جنوب افريقيا (SADC)، الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب افريقيا (WAEMV)، الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا (SACV)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا (CEMAC)،[7] وهذه الاتفاقيات تشمل مجالات السياسة التجارية التقليدية التي تقتصر فقط على تخفيض التعريفات الجمركية، في المقابل، تعد منطقة التجارة

[7] عبد الغفار غطاس، إمكانيات التجارة الداخلية في افريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد:09، العدد:01، 2022، ص97.

الحرة القارية الافريقية مجالا أوسع، حيث أنها شملت مجالات جديدة ضمن اتفاقيات التجارة مثل التقنية والحواجز أمام التجارة والاعانات وحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثالث: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

1. الصادرات الجزائرية نحو دول إفريقيا:

تمتلك الجزائر أقوى إقتصاد في شمال افريقيا وثالث أكبر اقتصاد في افريقيا بعد جنوب افريقيا ونيجيريا، وتعد الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما جعلها مؤهلة لإنشاء مشاريع استثمارية في افريقيا والسعي نحو تنمية القارة، وتعتبر الجزائر أن نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في القارة الافريقية يعتمد على استثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وإن هذه الاستثمارات تتطلب موارد مالية ضخمة لتغطيتها.

كما وتعمل الحكومة مؤخرا على إعادة توجيه بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعد أن أهملت قدراتها وإمكانياتها الكبيرة لسنوات طويلة، ويبرز ذلك بشكل جلي من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لتوثيق الروابط الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني واقتصادات افريقيا، مستهدفة بذلك فتح المجال للمصنع الجزائري للترويج وتسويق منتجاته ببلدان القارة الافريقية، حيث تسعى الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول الساحل وافريقيا الوسطى، تجسيدا للاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للتحرر بشكل تدريجي من الاعتماد على عائدات المحروقات كمصدر أول لعائدات الدولة المالية، وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية من أجل ادماج نموذج اقتصادي جديد يرتكز على خلق القيمة المضافة، وقد كانت رسالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، واضحة حيث أكد في أحد اللقاءات ضرورة تقليص تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات إلى 80 في المئة.[8]

[8] السايح صقر، صالح خويلدات، مرجع سابق، ص82.

و تحوز الجزائر على كافة المقومات والامكانيات الضرورية، بما في ذلك الموروث الصناعي على غرار مجمع سونلغاز الذي يعد قاطرة الصناعة و المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والخطوط الجوية الجزائرية و كوسيدار وغيرها.

كما شهد سوق المعدات الكهربائية في الجزائر نمو سريعا، لا سيما مع تطور الشبكات الكهربائية وعملية الإمداد بالكهرباء و التخزين والنقل المستدام، وهي الاستخدامات التي من شأنها أن تسهم في تطوير هذه السوق، ومن أجل هذا الغرض، أصبح من الضروري تبني رؤية استراتيجية إيجابية لتطويره ضمن حركية التصدير.

سجلت صادرات الجزائر تجاه الدول الافريقية إرتفاعا خلال السنوات الأخيرة الماضية، بالتزامن مع عزم السلطات العمومية الولوج إلى هذه الأسواق الهامة، وإرساء البنى التحتية التي تمكن المنتجات الجزائرية من بلوغ السوق الإفريقية.

وتشير الأرقام الرسمية التي أعلنت عنها الوكالة الوطنية لترقيت التجارة الخارجية "ألجكس" إلى أن المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية خلال سنة 2023 بلغت 4.6 مليار دولار أي بنسبة نمو تتجاوز 18 في المئة على أساس سنوي، وقامت الجزائر بتصدير 2.7 مليار دولار من السلع إلى الدول الافريقية، بينما إستوردت ما قيمته 1.87 مليار دولار من هذه الدول.

ويمثل حجم التجارة الجزائرية – الافريقية في سنة 2023 زيادة ب 38 في المئة مقارنة بسنة 2021 و 88 في المئة مقارنة بسنة 2020. ويرجع ذلك إلى بداية دخول تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.[9]

كما عرفت المواد المصدرة تنوعا أكثر لجودتها التي لقيت رواجا كبيرا، وتتضمن صادرات الإسمنت، السكر، الحديد، الأسمدة، التمور، الزجاج، والبلاط وغيرها. فضلا عن الإجراءات والتسهيلات المقدمة لفائدة المصدرين الجزائريين، حيث تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)، وذلك من أجل التكفل بجزء من

[9] التلفزيون الجزائري،" حجم التجارة بين الجزائر وباقي الدول الافريقية فاق 4.6 مليار دولار في 2023"، الموقع الرسمي للتلفزيون العمومي الجزائري، 28 أكتوبر 2024، https://bit.ly/3S4A6vt، (تم تصفحه في 11 ماي 2025.

التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وتكاليف مشاركة الشركات الجزائرية في الصالونات والمعارض في الخارج، بالإضافة إلى تسهيلات جمركية وتسهيلات بنكية.

وفي إطار التوجه العام للولوج السوق الإفريقية، سيسمح مشروع الطريق الرابط بين تندوف (الجزائر) والزويرات (موريتانيا) عبر مسافة 775 كلم، تحويل تندوف إلى منطقة تبادل إستراتيجية نحو دول غرب إفريقيا، ومن شأنه توفير أريحية للمتعاملين الإقتصاديين والمواطنين الموريتانيين والجزائريين.[10]

2. إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الدول الإفريقية:

تراهن الجزائر كبوابة لإفريقيا من أجل الرفع من صادراتها خارج قطاع المحروقات على استحداث مناطق التبادل التجاري الحر مع كل من تونس وموريتانيا وليبيا والنيجر ومالي، بهدف تنشيط التجارة البينية والرفع من حجم التبادلات التجارية.

وفي نفس الإطار، تراهن على الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الإفريقي، بهدف زيادة تدفق صادراتها نحو السوق الإفريقية وكذا رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل. كما يفتح أفاقا جديدة لدول الساحل للولوج الموانئ الجزائرية والإستفادة من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية الواقع وسط البلاد، الذي سيشكل نقطة عبور وشحن بين إفريقيا وأوروبا. وكذا طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الأراضي التونسية بالجزائرية ومنها إلى لاغوس النيجيرية مرورا بكل من مالي والنيجر، حيث تبلغ المسافة الإجمالية للطريق حوالي 9900 كلم، 2315 كلم منها داخل التراب الجزائري، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 6 مليارات دولار أمريكي، رصدت من أجلها الجزائر 2.4 مليار دولار لإنجاز الجزء الخاص بها.[11]

[10] إيمان سعودي، مرجع سابق، ص138.

[11] إيمان سعودي، مرجع سابق، ص137 – 138.

كما شرعت الجزائر في تجارة المقايضة في أربع ولايات في جنوب الجزائر ممثلة في أدرار وإيليزي وتمنراست وتندوف الحدودية مع دولتي مالي والنيجر، وشملت الصادرات الجزائرية عبر تجارة المقايضة الملح المنزلي والتمور و الاليمنيوم والحديد والفولاذ والمنتجات البلاستيكية ومنتجات الصناعات التقليدية، أما الواردات فقد شملت المواشي من أبقار وأغنام وإبل ومنتجات الحناء والشاي الأخضر واللحوم الجافة والتوابل إلى جانب الذرة البيضاء والبقول الجافة والأرز وبعض الأقمشة.[12]

تنظيم العديد من الفعاليات على الصعيد الوطني المخصصة للتصدير، على غرار معرض الإستيراد والتصدير الإفريقي " أمبيكس 2021"، والمعرض الدولي للتصدير والخدمات اللوجيستية، ومعرض المنتجات الجزائرية المخصصة للسوق الليبي.

التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يتيح للمصدرين بالحصول على كافة العوائد من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم، علاوة على ذلك، يعفي نظام البنك المركزي من إجراءات التوطين البنكي صادرات خدمات الشركات الناشئة، و الخدمات الرقمية، وكذلك المهنيين غير التجاريين.

إنشاء فروع بنكية في كل من موريتانيا تحت مسمى " بنك الاتحاد الجزائري "، والسينغال تحت مسمى " البنك الجزائري السينغالي ". [13]

[12] شراك نور الايمان صليحة، بريكسي رقيق رشيد، القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 02، 2023، ص71.

[13] السايح صقر، صالح خويلدات، مرجع سابق، ص81

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث، وهذا للإحاطة أكثر بمتغيرات الدراسة ومعرفة النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين، وتنوعت هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية التي سنتطرق إليها في المطلب الأول، وأخرى باللغة الأجنبية سنتطرق إلها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

الجدول رقم 01: ملخص الدراسة رقم 1، السايح صقر، صالح خويلدات. 2024.

الدراسة/السنة	دراسة: السايح صقر، صالح خويلدات – 2024/07/01.
عنوان الدراسة	منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الإنفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية – دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010–2022).
نوع ومكان	مقالة في مجلة الدراسة الإقتصادية الكمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
إشكالية الدراسة	ماهي محددات التبادل التجاري الآفرو–جزائري في ظل الإنظمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وكيف يمكن لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية مضاعفة المبادلات التجارية الآفرو–جزائري؟
أهداف الدراسة	تحليل التبادل التجاري الآفرو–جزائري باستخدام نموذج الجاذبية.
منهج الدراسة	التحليلي الوصفي، القياسي الكمي.

نتائج الدراسة	هناك تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، الإتفاقيات التجارية، عدد السكان والواجهة البحرية. وهناك تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمسافة على التجارة البينية الآفرو– جزائرية.
أوجه التشابه	إستخدام نموذج الجاذبية في تحليل التدفقات التجارية.
أوجه الإختلاف	الحدود الزمنية وحجم العينة، والتي تناولت 51 دولة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية خلال (2010 – 2022 ، أما دراستنا ركزت على دولة واحدة خلال الفترة (1995 – 2023). طبيعة البحث (مقال).

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول رقم 02: ملخص الدراسة رقم 2، حيداس عبدالقادر، مهر حاج أمحمد، مجدوبي شهرزاد. 2024

الدراسة /السنة	دراسة: حيداس عبد القادر، مهر حاج أمحمد، مجدوبي شهرزاد – 2024/11/11.
عنوان الدراسة	دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني للفترة 2000 – 2022.
نوع ومكان	مقالة في مجلة إقتصاديات شمال إفريقية، المركز الجامعي نور بشير البيض – الجزائر.
إشكالية الدراسة	ماهو واقع الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا؟ وماهي السلع الأكثر طلبا في السوق الموريتانية؟
أهداف الدراسة	التطرق إلى واقع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، ومعرفة وتحليل لأهم الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني.

منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الإستقرائي.
نتائج الدراسة	تميزت الصادرات الجزائرية تجاه موريتانيا بتزايد هامشي خلال فترة الدراسة بمتوسط 35 مليون دولار. أغلب الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا هي صادرات نفطية، أما الصادرات خارج المحروقات فتمثلت أساسا في المواد الغذائية. التبادل التجاري بين البلدين في تطور مستمر خاصة خلال السنوات الأخيرة بعد فتح المعبر الحدودي البري سنة 2018. أكدت الدراسة أن السوق الموريتاني تعتبر سوق مستقطبة للمنتوجات الجزائرية.
أوجه التشابه	نفس الحدود المكانية وهي السوق الموريتاني.
أوجه الإختلاف	تناولت الدراسة الصادرات الكلية، أما دراستنا ركزت على الصادرات خارج المحروقات. الصادرات في هذه الدراسة متغير مستقل، أما في دراستنا تعتبر متغير تابع. منهج الدراسة إستقرائي في الجانب التطبيقي، أما دراستنا إستخدمت منهج قياسي في الجانب التطبيقي. طبيعة البحث (مقال).

المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول رقم 03: ملخص الدراسة رقم 3، إيمان سعودي، 2022.

الدراسة/ السنة	دراسة: إيمان سعودي، 2022/12/31.
عنوان الدراسة	دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

نوع ومكان	مقالة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر.
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية المساهمة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ومعرفة دورها ومختلف الاجراءات المتبعة من قبل الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع الحروقات.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
نتائج الدراسة	منطقة التجرة الحرة القارية الافريقية لها دور فعال في زيادة التجارة البينية. تراهن الجزائر على رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات من خلال إعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارة الحرة إضافة الى مشروع الطريق العابر للصحراء.
أوجه التشابه	دراسة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. السوق الافريقي.
أوجه الاختلاف	الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فقط. أما دراستنا تشمل المنهج القياسي في الجزء التطبيقي. طبيعة الدراسة (مقال).

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

الجدول رقم 04 : ملخص الدراسة رقم 4، Nessraoui Dounia، 2022.

الدراسة/السنة	Nessraoui Dounia Zed , Hebbaz Nahed. .2022/09/15
عنوان الدراسة	An Analytical Study of Algerian Intra-African Trade under the African Continental Free Trade Area
نوع ومكان	مقالة في مجلة Beam Journal of Economic Studies University of Khenchela – Algeria.
إشكالية الدراسة	كيف يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تساهم في تعزيز العلاقات التجارية البينية الجزائرية مع الدول الإفريقية؟
أهداف الدراسة	تحليل بيانات التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية في إطار إنظمام وتصديق الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
منهج الدراسة	المنهج التحليلي
نتائج الدراسة	من المتوقع أن تزيد التجارة البينية الإفريقية 52 في المئة مع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بموجب إتفاقية التجارة الحرة من شأنه أن يوفر فرصا كبيرة لتحسين القدرات الصناعية للقارة الإفريقية.
أوجه التشابه	دراسة جانب من الموضوع والمتمثل في الصادرات الجزائرية
أوجه الإختلاف	عينة الدراسة كانت مجموعة من الدول الأفريقية. طبيعة البحث (مقال).

المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول رقم 05: ملخص الدراسة رقم 5، Djilali Mostefa، 2022.

الدراسة/السنة	Djilali Mostefa ; Hachemi Tayeb. .2022/07/15
عنوان الدراسة	The development of intra-regional trade under the Euro-Algerian .partnership agreement , 2000−2020
نوع ومكان	مقالة في مجلة Journal of Contemporary Business and Economic − Studies
إشكالية الدراسة	كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على تدفقات التجارة البينية الجزائرية؟
أهداف الدراسة	دراسة وتحليل التجارة البينية الجزائرية الأوروبية على ضوء الإتفاقيات البينية خلال الفترة 2000−2020.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
نتائج الدراسة	قواعد المنشأ المذكورة في الاتفاقية أكثر تعقيدا، وهذا ما جعلها عثرة في طريق الصادرات الجزائرية. إستبعاد المنتجات الزراعية من الاتفاقية حول التجارة في إتجاه واحد لصالح الاتحاد الأوروبي.
أوجه الشبه	إستخدام نموذج الجاذبية في تحليل البيانات.
أوجه الإختلاف	تمت الدراسة بين الصادرات الجزائرية والسوق الأوروبية في ظل الإتفاقيات البينية، أما دراستنا كانت بين الصادرات الجزائرية والسوق الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. طبيعة البحث (مقال).

المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بجاذبية الأسواق الإفريقية، حيث تطرقنا إلى أهم العوامل التي تعزز من فرص الصادرات الجزائرية تجاه السوق الإفريقية.

تم التطرق إلى الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي بإعتباره مؤشرا رئيسيا على قوة السوق الإفريقية، ورغم تعرضه لصدمات متعددة، إلا أن التوقعات تشير إلى نمو إيجابي في السنوات القادمة، مما يعزز في جاذبية هذه السوق للصادرات الجزائرية.

كما تناولنا في هذا الفصل الكثافة السكانية للقارة الإفريقية، التي تتجاوز 1.2 مليار نسمة، مما يجعلها سوقا إستهلاكيا واسعا، وهذا يوفر فرصا كبيرة للصادرات الجزائرية.

بالإضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومن خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يمكن أن تسهم هذه المنطقة في تسهيل تدفق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية.

كذلك، تمت دراسة واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو افريقيا، حيث قامت الجزائر بتصدير 2.7 مليار دولار من السلع تجاه الدول الافريقية، وهذا رقم يعتبر ضعيف بالنسبة لحجم هذا السوق، وهو كذلك قابل للإرتفاع مع بداية تفعيل الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، كما تم التطرق إلى إستراتيجية الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وهذا عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات ومشاريع البنية التحتية على غرار الطريق العابر للصحراء الذي تراهن عليه الجزائر لزيادة تدفق صادراتها نحو السوق الافريقية.

وأخيرا، تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا من زوايا مختلفة، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، مما أتاح فهما أعمق للموضوع.

ويخلص الفصل إلى أن الأسواق الإفريقية توفر فرصا واعدة للصادرات الجزائرية نظرا لعوامل النمو الإقتصادي، الكثافة السكانية، و إتفاقية التجارة الحرة، مما يستدعي وضع إستراتيجيات فعالة للإستفادة من هذه الفرص.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد استعراض الفصل الأول الإطار النظري لموضوع الدراسة مركزا على محددات جاذبية الأسواق الإفريقية، ومبرزا دور الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الإقتصادي وتنويع مصادر الدخل في الجزائر، بالإضافة إلى مناقشة الدراسات السابقة في هذا المجال. يأتي هذا الفصل لنتناول فيه الجانب التطبيقي للدراسة، عبر بناء نموذج قياسي كمي، يهدف هذا النموذج إلى اختبار فرضيات العلاقة بين جاذبية السوق الموريتاني وأداء الصادرات الجزائرية غير النفطية، مستندا الى بيانات فعلية تحلل بأدوات القياس الاقتصادي الحديثة، وذلك لاستنتاج مؤشرات كمية تدعم التوجهات الاستراتيجية أو تعيد النظر فيها.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق السعي الجزائري لتخفيف الاعتماد على قطاع المحروقات، والبحث عن أسواق جديدة في افريقيا، حيث تعد موريتانيا شريكا ذا أولوية في ظل الروابط الجغرافية والاقتصادية بين البلدين. ومن هنا يسعى هذا الفصل الى الاجابة على التساؤلات الآتية: الى أي درجة تساهم جاذبية السوق الموريتاني في تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟ وماهي العوامل الأكثر تأثيرا في هذه العلاقة وفق نموذج الجاذبية؟

ولتحقيق هذه الأهداف، سنقسم هذا الفصل الى مبحثين، ففي المبحث الأول سنحاول تقديم الطريقة والأدرات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فسنعرض نتائج الدراسة، تحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

لأجل تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، ارتأينا في هذا المبحث إلى توضيح المنهجية التي تم اتباعها في الجانب التطبيقي من خلال تحديد المتغيرات التي تم اعتمادها وطريقة قياسها، إضافة الى كيفية جمع البيانات، ثم الأدوات المستخدمة في معالجة هذه البيانات وتحليلها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

أولا: اختيار مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتاني، باعتباره سوقا إفريقيا ذا أهمية متزايدة في السياسة التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار السوق الموريتاني كدراسة حالة لعدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية، من أبرزها:

- الروابط الجغرافية المباشرة، تتقاسم الجزائر وموريتانيا حدودا برية ب 463 كلم، تمثل منفذا مباشرا لتسهيل التبادل التجاري وقد تم تعزيز هذا البعد بافتتاح المعبر الحدودي البري " تيندوف – الزويرات "، الذي يعتبر خطوة استراتيجية في تدعيم التجارة البينية وتسهيل حركة البضائع.
- العلاقات السياسية والاقتصادية المستقرة بين الجزائر وموريتانيا والتي تعزز فرص التعاون التجاري بين البلدين.
- رغبة الجزائر في تنويع شركائها التجاريين داخل إفريقيا ضمن التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز التصدير خارج قطاع المحروقات، وتنشيط التجارة مع الدول الإفريقية.

- الفرص الإقتصادية المتاحة في السوق الموريتاني، خاصة في مجالات مثل مواد البناء، الصناعات الغذائية، الأدوية، المعدات الخفيفة، وهي قطاعات بدأت الجزائر تطور قدراتها الإنتاجية فيها.[14]

انطلاقا من هذه المعطيات، تم اعتماد السوق الموريتاني كدراسة حالة لتمثيل جاذبية أحد الأسواق الإفريقية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك في إطار جهود الجزائر لتنويع اقتصادها ومداخيلها.

أما عينة الدراسة، فتتمثل في بيانات سنوية تمتد من سنة 1995 إلى سنة 2023، أي تغطي فترة زمنية قدرها 29 سنة، تم خلالها جمع معطيات كمية قابلة للمعالجة الإحصائية.

ثانيا: تحديد المتغيرات وقياسها:

تم بناء النموذج القياسي بالاعتماد على نموذج الجاذبية، وهو أداة تحليلية تستخدم على نطاق واسع في دراسات التجارة الدولية، حيث يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الإقتصاد الدولي والإقتصاد القياسي، هذا النموذج يعتمد على مفهوم أن البلدان تتجه نحو التجارة مع الأسواق التي تكون لديها قوة جاذبة، مثل: الحجم السوقي، المسافة، الاتفاقات، التكلفة، البنية التحتية، وغيرها من العوامل، هذا النموذج يمكن استخدامه لتوقع تدفق التجارة بين البلدان.

نموذج الجاذبية البسيط: وهو يعكس الأثر الإجمالي للدولة المتعامل معها على صادرات الجزائر، يحتوي هذا النموذج على الناتج المحلي الاجمالي للدولة المتعامل معها. ويكون كالتالي:

$$Log(Xi) = \beta 0 + \beta 1 Log(GDPj) + \beta 2 Log(GDPi) + \beta 3 Log(POPj)$$

حيث:

Log(Xi) : لوغاريتم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا.

[14] حيداس عبد القادر، مهر حاج امحمد، مجدوبي شهرزاد، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني للفترة 2000 – 2022، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 20، العدد 36، السنة 2024، ص 38.

Log(GDPj) : لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا.

Log(GDPi): لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

Log(POPi): لوغاريتم إجمالي عدد السكان لموريتانيا.

تم استبعاد متغير المسافة (الجزائر – موريتانيا): بسبب ثباتها الزمني، (لا يمكن إضافتها في نموذج سلاسل زمنية أحادية البلد).

وقد تم اعتماد المتغيرات التالية:

المتغير التابع:

قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا (القيمة بالدولار الأمريكي).

المتغير المستقل:

الناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا، (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).

الناتج المحلي الاجمالي للجزائر، (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).

إجمالي عدد السكان لموريتانيا.

ثالثا: طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات بطريقة الحصر الشامل لكل السنوات المتاحة، وذلك بالاعتماد على مصادر رسمية وموثوقة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1 – 2): جدول وصفي للمتغيرات المستعملة للدراسة.

المتغير	فترة الدراسة	مصدره	نوع المتغير

الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا	1995-2023	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة .UNCTAD	تابع
الناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا	1995-2023	قاعدة بيانات البنك الدولي	مستقل.
الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	1995-2023	قاعدة بيانات البنك الدولي	مستقل.
إجمالي عدد السكان لموريتانيا	1995-2023	قاعدة بيانات البنك الدولي	مستقل.

المصدر: من اعداد الطالب .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من خلال هذا المطلب نتعرف على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة وهذا لضمان دقة وموثوقية العملية البحثية تضم أدوات جمع البيانات والأدوات القياسية للإحصاء والإقتصاد القياسي إلى جانب البرامج الحاسوبية المخصصة لمعالجة وتحليل المعطيات.

1- أدوات جمع البيانات:

قواعد البيانات الدولية، تم الاستعانة بواجهات التحميل الإلكتروني لقاعدة البنك الدولي (World Bank)، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، للحصول على البيانات السنوية الخاصة بالصادرات الجزائرية غير المحروقات، والناتج المحلي الاجمالي (لموريتانيا ، الجزائر)، وإجمالي عدد السكان لموريتانيا.

2- البرامج المستخدمة في معالجة وتحليل المعطيات:

- Microsoft Excel : تم استخدامه كمرحلة أولى في معالجة البيانات، حيث تم إدخال البيانات السنوية وتنظيمها في جداول مرتبة زمنيًا حسب المتغيرات المعتمدة(الصادرات الجزائرية، الناتج المحلي الإجمالي للبلدين، إجمالي عدد السكان...)، كما تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية البسيطة داخله (مثل إزالة القيم المفقودة، باستعمال المتوسط الحسابي) إضافةً إلى إعداد الجداول التلخيصية التي تم تصديرها لاحقًا إلى برنامج EViews12 للتحليل القياسي
- **EViews12:** تم استخدامه كأداة أساسية في التحليل القياسي للنموذج، حيث تم استيراد المعطيات المنظمة إليه بعد معالجتها الأولية على Excel، وتم تقدير معاملات نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كما تم إجراء اختبارات الاستقرارية للمتغيرات، إضافة إلى تنفيذ مختلف الاختبارات التشخيصية للنموذج (مثل: اختبار الارتباط الذاتي، اختبار تجانس التباين، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي). كما تم توليد الرسوم البيانية اللازمة لدعم تفسير النتائج وتوضيح العلاقات بين المتغيرات.

3- الأدوات القياسية للإحصاء والإقتصاد القياسي:

نموذج الجاذبية البسيط: يُعد الإطار النظري والتطبيقي الذي بُنيت عليه الدراسة، بهدف تقدير العلاقة بين حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وبعض المحددات الاقتصادية والديمغرافية في السوق الموريتاني، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدين وإجمالي عدد السكان. تم استبعاد متغير المسافة لثباته الزمني في الدراسات الثنائية، مما يجعله غير ذي جدوى في تحليل يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية.

طريقة تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS): استخدمت كأسلوب أساسي في تقدير معادلة النموذج نظرا لبساطتها وشفافيتها في تفسير النتائج.

اختبارات أولية لخصائص السلاسل الزمنية:

- اختبار الإستقرارية: للتحقق من وجود وحدة جذر في المتغيرات.

- اختبار التكامل المشترك: لضمان وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

اختبارات تشخيصية لسلامة النموذج:

- اختبار التغاير الذاتي: لاكتشاف الارتباط الذاتي في بقايا النموذج.
- اختبار التغاير المتغير: لتأكد من تجانس التباين.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

سنتناول في هذا المبحث توظيف نموذج الجاذبية كأداة تحليلية لتقدير أثر بعض المحددات الإقتصادية على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية خلال الفترة 1995 – 2023.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين خصص الأول لعرض وتحليل نتائج التقدير القياسي الذي إستند إلى تحويل المتغيرات إلى الشكل اللوغاريتمي من أجل زيادة تجانس السلاسل الزمنية وتبسيط تفسير المعاملات، أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه لمناقشة النتائج المستخلصة وربطها بالسياق الإقتصادي والتجاري بين البلدين، مما يسمح بتقديم تفسيرات واقعية وتوصيات عملية تستند إلى معطيات كمية دقيقة.

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

أولا: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية (1995 – 2023):

شهدت العلاقات بين الجزائر وموريتانيا تطورا ملحوضا في الآونة الأخيرة، ويعكس ذلك الرغبة المشتركة للبلدين في زيادة التبادل التجاري بينهما، خاصة منذ فتح المعبر البري الحدودي مصطفى بن بولعيد الرابط بين ولاية تيندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية في سنة 2018، وقد أسهم ذلك في ارتفاع كبير في الصادرات الجزائرية

تجاه موريتانيا، نظرا لأن النقل البري هو الأقل تكلفة من النقل الجوي والنقل البحري، وهذا الأخير هو الذي كان يستخدم ولا زال يستخدم حاليا خاصة في نقل صادرات المحروقات أو الصادرات النفطية.

من خلال الشكل رقم 01، والذي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجاه موريتانيا من سنة 1995 إلى سنة 2023، والتي تميزت بشكل عام بالإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 10.5 مليون دولار، وهذا التذبذب راجع إلى الأزمات العالمية والمحلية مع مراعاة السياسات الاستراتيجية المعتمدة للحد من الفقر وفقا للتوجيهات الصادرة عن الهيئات الدولية، حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات سنة 1995 قيمة 177 ألف دولار، ثم انخفضت في سنة 1996 إلى 122 ألف دولار، إستمرت في التذبذب في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى أدنى مستوى في سنة 2000 حيث سجلت إنعدام لقيمة الصادرات خارج المحروقات، لترتفع بعد ذلك قليلا في سنة 2001 إلى قيمة 46 ألف دولار، ثم إرتفعت سنة 2003 مسجلة قيمة 02 مليون دولار كصادرات خارج قطاع المحروقات والتي أغلبها منتجات غذائية اضطرت موريتانيا إلى استيرادها بسبب موجة الجفاف التي أثرت على القطاع الزراعي، لتنخفض بعد ذلك في سنة 2005 بشكل كبير إذ تكاد تصل إلى قيمة 0.1 مليون دولار، وذلك بسبب عدم الإستقرار السياسي أنذاك في موريتانيا، لترتفع من جديد في سنة 2007 إلى قيمة 06 مليون دولار كصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تمثلت أغلبها في مواد تجهيزات زراعية مخصصة للحملة الزراعية التي أقرتها الدولة الموريتانية أنذاك

الشكل رقم 01: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تجاه موريتانيا من سنة 1995 إلى سنة 2023 (الوحدة: مليون دولار).

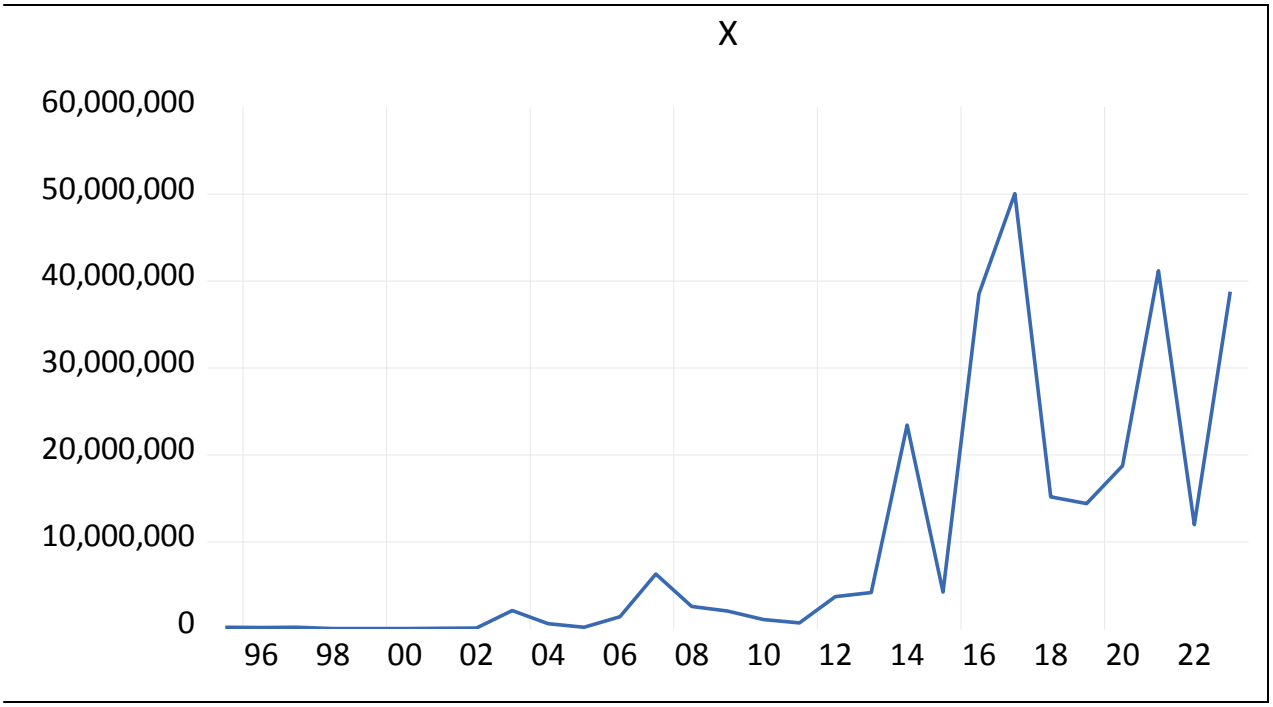

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع الأونكتاد.

وفي سنة 2008 إنخفضت الصادرات بشكل كبير لم تتجاوز فيه قيمة 2.5 مليون دولار، ويرجع سبب ذلك إلى اختلال الاستقرار السياسي مرة أخرى بسبب الإنقلابات العسكرية، وأيضا إلى الأزمة العالمية التي جمدت النشاط العالمي، فتمثلت أغلب الصادرات خارج المحروقات في منتجات غذائية، لتواصل النسق في سنة 2009 إذ لم تتجاوز قيمة 02 مليون دولار بسبب إمتداد الأزمة، وواصلت الإنخفاض في سنة 2010 إذ لم تتجاوز قيمة 01 مليون دولار، وتمثلت أغلب الصادرات في تجهيزات مختلفة، حتى بلغت سنة 2011 قيمة 0.6 مليون دولار، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2012 إلى قيمة 03 مليون دولار والتي تمثلت في منتجات غذائية لمجابهة موجة الجفاف التي أدت إلى أزمة غذائية حادة في موريتانيا، لتصل سنة 2014 إلى قيمة 23 مليون دولار كصادرات خارج قطاع المحروقات والتي أغلبها معدات بناء ومواد غذائية، لتنخفض سنة 2015 إلى 04 مليون دولا، ثم ترتفع من جديد في سنة 2016 إلى 38 مليون دولار كصادرات خارج قطاع المحروقات أغلبها سلع غذائية وسلع تجهيزات ومواد بناء ومواد كيماوية، وإرتفعت الصادرات خارج قطاع المحروقات في سنة 2017 إلى 50 مليون دولار أغلبها منتجات غذائية وسلع تجهيز ومواد بناء خصصت لدعم الحملة الزراعية الموريتانية أنذاك، وانخفضت في سنة 2018 إلى 15 مليون دولار، وهي السنة التي فتح فيها المعبر

الحدودي معلنا بذلك بداية التصدير برا، لتواصل الإنخفاض في سنة 2019 إلى 14 مليون دولار بسبب تداعيات فيروس كورونا، لترتفع مرة أخرى في سنة 2020 إلى قيمة 18 مليون دولار، لتواصل الإرتفاع في سنة 2021 إلى قيمة 41 مليون دولار بعد انتعاش الإقتصاد العالمي عقب مرحلة فيروس كورونا، لتنخفض من جديد في سنة 2022 إلى 11 مليون دولار، وهذا يرجع إلى تباطؤ الإقتصاد العالمي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، لترتفع بعد ذلك في سنة 2023 إلى 38 مليون دولار كصادرات خارج المحروقات.

وتعتبر المواد الغذائية أول صادرات خارج المحروقات بنسبة 13 في المئة أي بمبلغ 02 مليون دولار كمتوسط لفترة الدراسة والتي معضمها عبارة عن تمور والسكر الأبيض ومشروبات غازية، ثم تليها من الصادرات خارج قطاع المحروقات مواد البناء بنسبة بلغت 07 في المئة أي بمبلغ 770 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة، ويعتبر منتوج الإسمنت أكبر منتوج يصدر إلى موريتانيا وبعدها منتوج حديد البناء، ثم تليها من الصادرات خارج المحروقات سلع التجهيز بما فيها معدات النقل بنسبة 05 في المئة أي بمبلغ 550 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة وتعتبر الأجهزة المنزلية وأهمها غسالات الملابس وبعدها معدات نقل مخصصة للإنتاج الزراعي، ثم تليها المواد الكيماوية بنسبة 04 في المئة أي بمبلغ 440 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة ثم تليها صادرات أخرى مختلفة لم تتجاوز نسبة 01 في المئة أي بمبلغ 110 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة أغلبها مواد بلاستيكية. [15]

ثانيا: عرض نتائج الدراسة القياسية.

1- إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

قبل تقدير نموذج الإنحدار الخطي، من الضروري التأكد من مدى استقرارية المتغيرات، أي ما إذا كانت سلسلة القيم الزمنية للمتغيرات تحتوي على جذر واحدة أم لا، تم استخدام اختبار ADF و PP

[15] حيداس عبد القادر، مهر حاج أمحمد، مجدوبي شهرزاد، مرجع سابق، ص58.

للتحقق من وجود الجذر الوحدوي في كل من المتغير التابع LNX و المتغيرات المستقلة LNGDPA, LNGDPM, LNPOPM.

يتضح من خلال الجدول رقم 2 والملحق رقم 1 أن كل المتغيرات (LNX, LNGDPA, LNGDPM, LNPOPM) غير ساكنين عند المستوى (Level)، حيث أن قيم الإحتمال (P–Values) في جميع الحالات تقريبا أكبر من 0.05 أو 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدوي.

عند أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات أصبحا ساكنين عند الفرق الأول، حيث إن قيم الاحتمال انخفضت الى أقل من 0.05 في معظم الحالات باستثناء متغير عدد السكان (LNPOPM)، مما يسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدوي.

الجدول رقم (2 – 2): نتائج إختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ADF و PP

المتغير	المستوى I(0)	الفروق الأولى I(1)
LNX	0.5120	0.0004
LNGDPM	0.9609	0.0212
LNGDPA	0.5638	0.0025
LNPOPM	0.9977	0.1438

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

2- نتائج تقدير نموذج الجاذبية البسيط.

الجدول رقم (3 – 2): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام نموذج الجاذبية البسيط للصادرات:

المتغيرات	المعالم	إحصائية T	قيمة P
C	-114.7248	-4.431777	0.0002

LNGDPA	1.303883	0.985922	0.3336
LNGDPM	0.453271	0.245829	0.8078
LNPOPM	5.693364	1.707788	0.1001
R-Squared		0.768601	
Adjusted R-squared		0.740833	
F-Statistic		27.67953	
Prob - F		0.00000	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

تم تقدير نموذج الجاذبية البسيط الذي يهدف إلى تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان لموريتانيا (LNGDPM), (LNPOPM) و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (LNGDPA) على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا (LNX). خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وقد أسفرت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم 3 والملحق رقم 2 على مايلي:

معامل الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا (LNGDPM) بلغ حوالي 0.45، غير أنه غير دال إحصائيًا عند أي مستوى من مستويات الدلالة المعتمدة .(P−value = 0.8078) وهذا يشير إلى أن هذا المتغير لا يُسهم بشكل واضح في تفسير تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية خلال فترة الدراسة. وقد يعود ذلك إلى عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيرًا، أو ضعف الطلب على المنتجات الجزائرية في موريتانيا رغم النمو الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (LNGDPA) بلغ نحو 1.30، إلا أنه غير دال إحصائيًا عند أي مستوى من مستويات الدلالة المعتمدة .(P−value = 0.3336) ويعني هذا أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

لم يكن له تأثير معنوي على حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى السوق الموريتانية خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بأن تطور الاقتصاد الجزائري لا ينعكس بالضرورة على قدرة التصدير نحو موريتانيا، ما قد يُعزى إلى عوامل أخرى مثل ضعف التنويع القطاعي في الصادرات والإعتماد على صادرات المحروقات فقط، أو غياب استراتيجيات توجيه الصادرات نحو هذا السوق تحديدًا.

أما بالنسبة لمتغير عدد السكان في موريتانيا(LNPOPM) ، فقد بلغ معامل التأثير نحو 5.69، وهو أعلى معامل في النموذج، غير أن دلالته الإحصائية لم تتجاوز مستوى 10% .(P-value = 0.1001) ورغم عدم دقته الإحصائية الكاملة، إلا أن هذا المعامل قد يشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم السكان في موريتانيا وحجم الصادرات الجزائرية غير النفطية إليها. ويُعد هذا التوجه متسقًا – ولو جزئيًا – مع التوقعات النظرية لنموذج الجاذبية، الذي يعتبر أن الأسواق ذات الكثافة السكانية الأكبر تكون أكثر جذبًا للصادرات بسبب ارتفاع حجم الطلب الكلي. لكن هذه العلاقة تظل بحاجة إلى تعميق التحليل، وربما مراجعة فترات زمنية أطول.

أظهر النموذج أن قيمة الثابت (C) بلغت 114.72-، وكانت معنوية إحصائيًا عند مستوى 1% (P-value= 0.0002)وتشير هذه النتيجة إلى وجود أثر سلبي وثابت غير مفسر من قبل المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. ويمثل هذا الثابت العوامل الأخرى المؤثرة في تدفق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى موريتانيا، والتي لم يتم تضمينها في النموذج، مثل المسافة. وتؤكد هذه النتيجة أهمية إدراج متغيرات تكميلية في دراسات لاحقة من أجل فهم أعمق للعوامل المحددة لتدفق الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية.

المؤشرات الإحصائية:

أظهر النموذج قيمة معامل التحديد (R-squared) تقدر بـ 0.7686، أي أن المتغيرات المستقلة الثلاثة (الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وموريتانيا، وعدد السكان في موريتانيا) تفسر حوالي 76.8% من التباين في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية خلال فترة الدراسة. وتُعد هذه

النسبة مرتفعة نسبيًا وتعكس ملاءمة النموذج في تفسير الظاهرة محل الدراسة. كما أن القيمة المعدلة لمعامل التحديد (Adjusted R-squared) البالغة 0.7408 تؤكد على قوة النموذج حتى بعد احتساب عدد المتغيرات المدرجة، مما يدل على وجود علاقة تفسيرية معتبرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

بلغت قيمة اختبار F حوالي 27.68، وكانت ذات دلالة معنوية قوية جدًا(P-value = 0.0000) ، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تساهم بدرجة معتبرة في تفسير التباين الحاصل في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا خلال فترة الدراسة. وبهذا، يمكن القول إن النموذج المعتمد صالح لتفسير العلاقة محل البحث وفقًا للمعايير الإحصائية المتعارف عليها.

رغم أن نموذج الجاذبية الأساسي يفترض أن المسافة الجغرافية بين الدولتين تمثل عاملا مفسرا لتكلفة النقل وبالتالي تعيق تدفقات التجارة، إلا أن هذا المتغير لم يدرج في هذا النموذج البسيط نظرا لثباته عبر الزمن وعدم تغيره، مما قد يؤدي إلى مشاكل إحصائية في النماذج الزمنية، ومع ذلك فإن إدراج الإشارة إلى تأثير المسافة في التحليل يظل ضروريا.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن قرب المسافة بين الجزائر وموريتانيا يمثل ميزة تنافسية مهمة، خاصة مع تشاركهما في الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، كما أن إنشاء الطريق البري الرابط بين تيندوف – زويرات يعزز من قابلية التكامل اللوجيستي ويقلل من تكاليف النقل، ما يزيد من قدرة المنتجات الجزائرية على دخول السوق الموريتاني بأسعار تنافسية.

3- الإختبارات التشخيصية:

إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera Test):

الجدول رقم (4 – 2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Jarque − Bera	3.939069
Probability	0.139522

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

يهدف اختبار Jarque–Bera إلى التحقق من ما إذا كانت البواقي المتبقية من النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث إن قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعياً، وهو شرط مهم خصوصاً في العينات الصغيرة.

حسب نتائج الاختبار، بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque–Bera حوالي 0.139، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدفع إلى قبول فرضية العدم التي تقضي بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه، يمكن القول إن هذا الشرط من شروط النموذج مستوفى، خاصة وأن حجم العينة (29 مشاهدة) يعتبر مقبولًا من الناحية الإحصائية، مما يدعم مصداقية النتائج المستخرجة من النموذج.

إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي:

الجدول رقم (5 – 2): نتائج إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

F-statistic	0.497928
P	0.6142
Obs*R-squared	2.286763
P	0.3187

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

يفحص هذا الاختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج حتى الرتبة الثانية، وجاءت نتائج هذا الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (5 – 2) و الملحق رقم 04 كالتالي:

بلغت قيمة إحصائية F حوالي 0.497928 مع قيمة احتمالية (P-value = 0.6142)، كما بلغت قيمة Obs*R-squared حوالي 1.203534 مع قيمة احتمالية (P-value = 0.5478).

وبما أن كلا القيمتين الاحتماليتين تفوق بوضوح مستويات الدلالة (1%، 5%، و10%)، فإننا نفشل في رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي حتى الرتبة الثانية.

وبالتالي، لا توجد دلائل إحصائية كافية على وجود ارتباط زمني في أخطاء النموذج، وهو ما يدعم فرضية استقلالية الأخطاء عبر الزمن، ويعزز من موثوقية النموذج المقدر.

إختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (6 – 2): نتائج إختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	0.520178
P	0.6010
Obs*R-squared	1.121774
P	0.5707

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

بالنظر إلى نتائج اختبار عدم ثبات التباين الموضحة في الجدول رقم 6 والملحق رقم 5 نستنتج مايلي:

بلغت قيمة F-statistic حوالي 0.090392 مع قيمة احتمالية (P-value = 0.9139)، كما بلغت قيمة Obs*R-squared حوالي 0.201862 مع قيمة احتمالية (P-value = 0.9040).

ونظرًا لكون كلتا القيمتين الاحتماليتين تفوقان بوضوح مستويات الدلالة 5% و10%، فإننا نفشل في رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغاير شرطي في تباين البواقي.

وبناءً على ما سبق، تشير نتائج الاختبار إلى عدم وجود دليل إحصائي على وجود عدم تجانس التباين في أخطاء النموذج، بعبارة أخرى، يبدو أن التباين في سلسلة الأخطاء يظل ثابتًا نسبيًا، ولا يعاني من تقلبات ذاتية التأثير، وهو ما يعزز من موثوقية التقدير الإحصائي للنموذج.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

نقوم في هذا المطلب بتحليل النتائج المتوصل إليها وربطها بفرضيات الدراسة.

أفضت نتائج التقدير القياسي لنموذج الجاذبية إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والإحصائية المهمة، التي تسمح لنا بمناقشة مدى تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة، والمتمثلة في وجود علاقة طردية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة (الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ولموريتانيا وعدد سكان موريتانيا) والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتاني.

أولا: أظهرت نتائج التقدير القياسي للنموذج أن معامل الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا (LNGDPM) كان موجبًا كما كان متوقعًا، إلا أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية التقليدية (5% أو 10%)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) حوالي 0.8078، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

وهذا يعكس عدم تحقق الفرضية الثانية من الدراسة التي نصت على وجود تأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا على تدفقات الصادرات الجزائرية، بالرغم من تطابق إشارة العلاقة (الطردية) مع ما تنبأت به النظرية الاقتصادية ونموذج الجاذبية، إلا أن عدم الدلالة الإحصائية يمنع تأكيد هذا التأثير في سياق الدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة اعتبارات، منها أن الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا قد لا يُترجم تلقائيًا إلى طلب فعال على المنتجات الجزائرية، إما بسبب هيكل الطلب في الاقتصاد الموريتاني أو لاعتبارات تتعلق بالتنافسية، والقدرة التسويقية للمنتجات الجزائرية في هذا السوق.

ثانيا: جاء معامل عدد السكان في موريتانيا (LNPOPM) موجبًا وبلغت قيمته 5.69، مما يعكس علاقة طردية بين الكثافة السكانية الموريتانية وحجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. كما بلغ مستوى الدلالة 0.1001، وهو قريب من حدود القبول، ويشير إلى وجود دلالة إحصائية ضعيفة (عند مستوى 10%).

ورغم محدودية هذه الدلالة، إلا أن النتيجة تدعم جزئيًا الفرضية الأولى للدراسة التي ربطت جاذبية السوق الموريتاني بعوامل ديمغرافية واقتصادية، كما تتماشى مع التوقعات النظرية، حيث يُفترض أن ارتفاع عدد السكان يعزز الطلب الداخلي ويزيد من حجم الواردات. لكن في ظل ضعف الدلالة الإحصائية، فإننا نتحفظ على التأكيد القطعي لتأثير هذا المتغير.

ثالثا: أما بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر(LNGDPA) ، فقد ظهر موجبًا كذلك، إلا أنه لم يكن دالًا إحصائيًا(P−value = 0.3336) ، ما يعني أن النمو الاقتصادي المحلي الجزائري لا يفسر بشكل معنوي حجم الصادرات غير النفطية نحو السوق الموريتاني خلال فترة الدراسة.

وتتناقض هذه النتيجة مع الفرضية الثالثة التي افترضت وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الجزائري وحجم صادراتها. ويمكن تفسير ذلك بأن التطورات في الناتج المحلي الجزائري لا تُترجم بالضرورة إلى سياسات أو طاقات تصديرية موجهة نحو السوق الموريتاني، أو أن عوامل أخرى مثل القدرات الإنتاجية، البنية التحتية التصديرية، والطلب الخارجي تلعب دورًا أكثر حسمًا من مجرد حجم الاقتصاد المحلي.

رابعا: أظهرت نتائج التقدير أن نموذج الجاذبية المستخدم يتمتع بجودة ملاءمة مقبولة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي 0.768، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر ما يقارب 76.8% من التغيرات في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتانية. كما أن الفرق الطفيف بين معامل التحديد المعدل (0.740) ومعامل التحديد غير المعدل يعكس توازن النموذج وعدم تضخيم تفسير الظاهرة نتيجة إدراج عدد كبير من المتغيرات، الأمر الذي يعزز من كفاءة النموذج ويضفي مزيدًا من المصداقية على النتائج المتحصل عليها.

خامسا: من حيث دلالة النموذج ككل، أظهر اختبار F معنوية قوية للغاية، حيث بلغت قيمة الإحصائية 27.67 مع قيمة احتمالية تساوي 0.000، ما يدل على أن النموذج في مجمله ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة تفسر بشكل جماعي نسبة معتبرة من تباين الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو موريتانيا. ورغم أن بعض المعاملات الفردية لم تكن ذات دلالة إحصائية، إلا أن دلالة النموذج ككل تعزز من وجاهة العلاقات المفترضة في إطار نموذج الجاذبية، وتدعم إمكانية وجود تأثير إجمالي للمتغيرات الاقتصادية المختارة على جاذبية السوق الموريتانية.

سادسا: وفيما يتعلق بسلامة الفرضيات الكلاسيكية للنموذج، أظهرت نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي حتى الرتبة الثانية، أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة. فقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F حوالي 0.6142، وبلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs*R^2$ نحو 0.5478، وهما معًا أعلى بكثير من مستويات الدلالة التقليدية (5% و10%). وبناءً عليه، نفشل في رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي، مما يشير إلى أن الحدود العشوائية للنموذج مستقلة زمنيا، وهو ما يعزز من موثوقية التقدير.

سابعا: أما فيما يتعلق باختبار تجانس التباين، فقد جاءت نتائجه داعمة لسلامة النموذج من هذه المشكلة. إذ بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F حوالي 0.9139، في حين كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs*R^2$ في حدود 0.9040، وهي أعلى بكثير من مستويات الدلالة المعتادة (5% و10%). وبالتالي، نفشل في رفض فرضية العدم التي تفترض ثبات التباين، مما يدل على غياب مشكلة عدم تجانس التباين في حدود النموذج، ويعزز من موثوقية نتائج التقدير.

اقتصاديًا: أظهرت النتائج أن جميع المعاملات المقدرة كانت موجبة، مما يتماشى مع التوقعات النظرية لنموذج الجاذبية الذي يفترض علاقة طردية بين مؤشرات حجم الاقتصاد والديموغرافيا مع تدفقات التجارة، غير أن دلالة هذه العلاقات لم تكن قوية من الناحية الإحصائية، حيث لم تكن أي من المتغيرات ذات دلالة عند المستويات التقليدية (5% أو 10%)، باستثناء الثابت الذي جاء سالبًا ومعنويًا.

مع ذلك:

- يمثل الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وموريتانيا مؤشرات لحجم العرض والطلب الكلي وبما أن معامل كل منهما جاء موجبًا، فهذا يعكس وجود علاقة طردية : فكلما زاد الناتج المحلي للجزائر تحسنت قدرتها على التصدير، وكلما زاد الناتج المحلي لموريتانيا تحسنت قدرتها على الاستيراد وتزيد من جاذبية هذا السوق للمنتجات الجزائرية. ولكن عدم دلالة هذه المتغيرات إحصائيًا يُضعف قوة هذا الاستنتاج، مما يدل على أن العلاقة غير مستقرة أو أن عوامل أخرى قد تؤثر بشكل أكبر في تدفق الصادرات.

- أما عدد سكان موريتانيا، فقد جاء معامل الكثافة السكانية (LNPOPM) موجبًا وقريبًا نسبيًا من الدلالة (عند حدود 10%)، مما قد يُفهم منه أن الجانب الديمغرافي يشكل عنصرًا مهمًا نسبيًا في جاذبية السوق الموريتاني للصادرات الجزائرية، إذ أن زيادة عدد السكان قد تعني سوقًا استهلاكيًا أوسع، ما يعزز فرص التصدير، لكن لا يمكن الجزم بذلك دون دلالة إحصائية أقوى.

- من جانب آخر، يلاحظ أن الثابت السلبي والمعنوي يدل على أن هناك عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج تؤثر سلبًا على الصادرات، مثل قيود النقل، الحواجز غير الجمركية، مشاكل التمويل، أو ضعف التكامل اللوجستي بين البلدين.

بناءً على ما سبق، فإن النموذج لم يؤكد الفرضيات بشكل قاطع من الناحية الإحصائية، لكنه يعكس إشارات اقتصادية منطقية تتماشى مع التوقعات النظرية. وهذا يعني أن تحسين جودة البيانات، أو إدراج متغيرات إضافية كالمسافة، اللغة المشتركة، الاتفاقيات التجارية، أو مؤشرات جودة البنية التحتية قد يساهم في تحسين القدرة التفسيرية للنموذج مستقبلاً.

خلاصة الفصل

أسفر التقدير القياسي لنموذج الجاذبية الذي تناول محددات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتاني عن جملة من النتائج التي تحمل دلالات اقتصادية مهمة، رغم محدودية الدلالة الإحصائية لبعض المتغيرات.

أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة طردية بين الصادرات الجزائرية وكل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا، وعدد سكان موريتانيا، وهو ما يتماشى مع المنطق الاقتصادي لنموذج الجاذبية. غير أن هذه العلاقات لم تكن معنوية عند المستويات التقليدية، مما يشير إلى أن التأثير الإحصائي للمتغيرات المدروسة يبقى غير حاسم في تفسير التباين في تدفقات الصادرات، وقد يعود ذلك إلى عوامل غير مدرجة في النموذج تؤثر على قرارات التصدير والاستيراد.

وعلى الرغم من ذلك، أظهر النموذج خصائص جيدة من حيث جودة الملاءمة، إذ بلغ معامل التحديد مستوى مقبولًا يُشير إلى قدرة تفسيرية معتبرة للمتغيرات المضمنة، كما اجتاز النموذج بنجاح اختبارات التشخيصية الأساسية، كاختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين، ما يعزز من موثوقية النتائج.

بناءً عليه، فإن النتائج وإن لم تثبت الفرضيات بشكل كامل من الزاوية الإحصائية، فإنها توفّر إشارات اقتصادية تدعو إلى مزيد من البحث والتعمق، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية السياق الاقتصادي العام لموريتانيا كعنصر مؤثر في جاذبيتها كسوق واعدة.

الخاتمة

خاتمة

من خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى المفاهيم الأساسية والجوانب النظرية للدراسة، والمتمثلة في العوامل الجاذبة للأسواق الإفريقية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية التي بدأ تشغيلها، وبعد تناولنا للمزايا والمكاسب التي تقدمها هذه الاتفاقية للدول الأعضاء من خلال رفع الحواجز الجمركية والتعاون بين الدول الأعضاء، فيمكن القول أنها توفر فرصة حقيقية لتعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والولوج للأسواق الإفريقية، كما تم في هذا الصدد التطرق إلى إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الدول الافريقية.

ثم الانتقال الى الجانب التطبيقي والتركيز على السوق الموريتاني كدراسة حالة، وذلك بهدف إبراز مدى جاذبية هذا السوق للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهذا عبر جمع بيانات سنوية موثوقة وتحليلها باستخدام برنامج Eviews12، مع إجراء مختلف الاختبارات الاحصائية لضمان مصداقية النتائج ودقة التقدير، ويمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة فيما يلي:

- لم تُظهر نتائج النموذج المقدر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا، الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، والكثافة السكانية في موريتانيا) والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتاني، حيث جاءت جميع المعاملات غير معنوية إحصائيًا، رغم أن اتجاه العلاقة كان طرديًا كما هو متوقع نظريًا.
- حقق النموذج جودة ملاءمة عالية ($R^2=0.768$) ودلالة قوية، ما يبرهن على قدرته على تفسير جزء معتبر من تباين في الصادرات.
- أكدت الاختبارات التشخيصية على أن النموذج يتمتع بجودة إحصائية مقبولة و خلوه من المشاكل الأساسية التي قد تؤثر على مصداقية النتائج.

وإنطلاقا من النتائج المتوصل إليها، نذكر بعض التوصيات لتعزيز فرص الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو السوق الموريتاني:

- ضرورة متابعة التغيرات الاقتصادية في موريتانيا بشكل دوري لتحديث استراتيجيات التصدير الجزائرية بناء على مؤشرات النمو والطلب.
- دعم وتطوير السياسات الترويجية الجزائرية في السوق الموريتاني من خلال المعارض، البعثات التجارية، واتفاقيات التعاون الثنائي...الخ.
- الاستثمار في تطوير سلاسل الإمداد والنقل اللوجيستي بين الجزائر وموريتانيا لتقليل تكاليف التصدير وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

وفي الختام، تفتح هذه الدراسة آفاقا إضافية للبحث في هذا الموضوع الذي قد يشمل عوامل إضافية أخرى وكذلك جاذبية أسواق افريقية اخرى للصادرات الجزائرية، وتؤكد على أهمية تبني استراتيجيات اقتصادية وتجارية مبنية على تحليل علمي دقيق للمؤشرات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز التواجد الجزائري على الساحة الافريقية بشكل فعال ومستدام.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1) الرسائل والأطروحات الجامعية:

- زخروف عامر، **المزايا التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودورها في استغلال الفرص التسويقية في الأسواق الافريقية – دراسة عينة من الأسواق الافريقية**، أطروحة دكتوراه تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2023-2024.

2) المجلات العلمية:

- السايح صقر، صالح خويلدات (2024)، **منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الافريقية – دراسة حالة صادرات الجزائر لافريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2022)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد01)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص92.77.
- حيداس عبد القادر، مهر حاج أمحمد، مجدوبي شهرزاد (2024)، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني للفترة 2000-2022**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 20 (العدد36)، المركز الجامعي نور بشير البيض-الجزائر، ص 68.33.
- نور الدين مسقم، سليمان شيبوط (2024)، **محددات تدفق التجارة الخارجية للجزائر مع دول البريكس وفق نموذج الجاذبية للفترة 1995-2022**. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 15 (العدد02)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر، ص77.55.
- ط.د.عزالدين بلعلى، د.عمر دهيمي (2024)، **دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-2022**، مجلة معارف، المجلد 19 (العدد 01)، جامعة البويرة-الجزائر، ص278.259.

- عبيد سعاد، طهراوي فريد (2023)، **محددات صادرات الجزائر لتركيا باستخدام نموذج الجاذبية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17 (العدد 01)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة البويرة–الجزائر، ص266.249.
- شراك نور الايمان صليحة، بريكسي رقيق رشيد (2023)، **القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية اعتماد على مؤشرات التجارة الخارجية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 02)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– الجزائر، ص73.57.
- اللحياني ليلى (2022)، **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12 (العدد 03)، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة–الجزائر، ص582.565.
- د.دريدي سارة، د.بن محمد هدى (2022)، **آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية – افريقيا جنوب الصحراء – في ظل الانظمام لمنطقة التجارة الحرة الافريقية**، مجلة المعيار، المجلد 26 (العدد 04)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 –الجزائر، ص662.645.
- خليلي أحمد (2022)، **دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في الحد من التنافس الدولي في المنطقة – دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15 (العدد 02) (الرقم التسلسلي 30)، جامعة المسيلة – الجزائر، ص72.56.
- د.إيمان سعودي (2022)، **دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07 (العدد 02)، جامعة فرحات عباس سطيف1 – الجزائر، ص144.130.
- سفيان بولعراس (2022)، **رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**، مجلة اقتصاد المالي والاعمال، المجلد 06 (العدد 03)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر، ص111.91.

- عبد الحميد حمشة (2022)، **واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، ص53.25.
- د.بن عبد العزيز سفيان (2021)، **التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدودية – المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 02)، جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر، ص 46.35.
- عبيد سعاد، طهراوي فريد (2021)، **نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية (دراسة حالة: الجزائر وزبائنها التجاريين)**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07 (العدد 01)، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة – الجزائر، ص229.213.
- سالم أقاري (2020)، فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الافريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، (العدد 05)، المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر، ص 292.273.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Nessraoui Dounia Zed.Hebbaz Nahed (2022). An Analytical Study of Algerian Intra-African Trade under the African Continental Free Trade Area. Beam Journal of Economic Studies. University of Khenchela – Algeria. P 737.749.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- قاعدة https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تم الاطلاع عليه في 16 مارس 2025.
- قاعدة بيانات البنك https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart الدولي. تم الاطلاع عليه في 16 مارس 2025.
- الموقع الرسمي للتلفزيون العمومي الجزائري. تم الاطلاع عليه في 11 https://bit.ly/3S4A6vt ماي 2025.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		LNX	LNGDPA	LNGDPM	LNPOPM
With Constant	t-Statistic	-1.3018	-1.3843	-0.2110	2.9764
	Prob.	***0.6144***	***0.5754***	***0.9260***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1556	-1.1714	-2.0509	-2.0496
	Prob.	***0.0146***	***0.8972***	***0.5493***	***0.5501***
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2129	2.4279	2.2069	24.9546
	Prob.	***0.9384***	***0.9950***	***0.9917***	***0.9999***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(LNX)	d(LNGDPA)	d(LNGDPM)	d(LNPOPM)
With Constant	t-Statistic	-11.2462	-4.2800	-3.3885	-2.3727
	Prob.	***0.0000***	***0.0025***	***0.0205***	***0.1584***
		***	***	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.6472	-4.2720	-3.3666	-2.2081
	Prob.	***0.0000***	***0.0116***	***0.0772***	***0.4665***
		***	**	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9263	-3.6073	-2.6944	0.6850
	Prob.	***0.0000***	***0.0008***	***0.0090***	***0.8576***
		***	***	***	n0

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level			
		LNX	LNGDPA	LNGDPM	LNPOPM
With Constant	t-Statistic	-1.5140	-1.4085	0.1107	1.2909
	Prob.	***0.5120***	***0.5638***	***0.9609***	***0.9977***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1662	-1.0550	-1.6634	-3.1494
	Prob.	***0.0143***	***0.9191***	***0.7405***	***0.1201***
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3153	2.7899	3.0684	0.9949
	Prob.	***0.7698***	***0.9979***	***0.9990***	***0.9100***
		n0	n0	n0	n0

	At First Difference	d(LNX)	d(LNGDPA)	d(LNGDPM)	d(LNPOPM)
With Constant	t-Statistic	-5.0906	-4.2740	-3.3727	-2.4389
	Prob.	***0.0004***	***0.0025***	***0.0212***	***0.1438***
		***	***	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9918	-4.2945	-3.3387	-2.9408
	Prob.	***0.0024***	***0.0111***	***0.0814***	***0.1698***
		***	**	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.1900	-3.6073	-2.7335	1.0655
	Prob.	***0.0000***	***0.0008***	***0.0082***	***0.9191***
		***	***	***	n0

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (02): يبين نتائج تقدير نموذج بمنهجية OLS

Dependent Variable: LNX
Method: Least Squares
Date: 06/16/25 Time: 11:42
Sample: 1995 2023
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-114.7248	25.88685	-4.431777	0.0002
LNGDPA	1.303883	1.322501	0.985922	0.3336
LNGDPM	0.453271	1.843846	0.245829	0.8078
LNPOPM	5.693364	3.333765	1.707788	0.1001

R-squared	0.768601	Mean dependent var	14.13713
Adjusted R-squared	0.740833	S.D. dependent var	2.725447
S.E. of regression	1.387482	Akaike info criterion	3.620300
Sum squared resid	48.12765	Schwarz criterion	3.808893
Log likelihood	-48.49435	Hannan-Quinn criter.	3.679365
F-statistic	27.67953	Durbin-Watson stat	1.604449
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (03): إختبار التوزيع الطبيعي

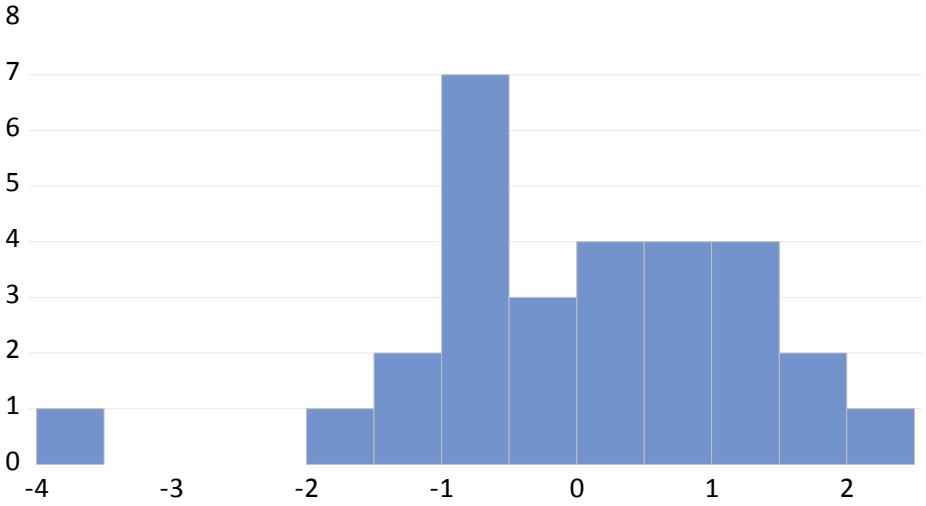

Series: Residuals	
Sample 1995 2023	
Observations 29	
Mean	-1.96e-14
Median	0.051432
Maximum	2.413071
Minimum	-3.971069
Std. Dev.	1.311047
Skewness	-0.659219
Kurtosis	4.233547
Jarque-Bera	3.939069
Probability	0.139522

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (04): إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.497928	Prob. F(2,23)	0.6142
Obs*R-squared	1.203534	Prob. Chi-Square(2)	0.5478

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/17/25 Time: 13:38
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.418657	26.78725	0.052960	0.9582
LNGDPA	-0.188745	1.394403	-0.135359	0.8935
LNGDPM	0.250934	1.975351	0.127033	0.9000
LNPOPM	-0.143803	3.455111	-0.041620	0.9672
RESID(-1)	0.183741	0.207274	0.886464	0.3845
RESID(-2)	-0.129322	0.220903	-0.585423	0.5640

R-squared	0.041501	Mean dependent var	-1.96E-14
Adjusted R-squared	-0.166868	S.D. dependent var	1.311047
S.E. of regression	1.416215	Akaike info criterion	3.715844
Sum squared resid	46.13030	Schwarz criterion	3.998733
Log likelihood	-47.87974	Hannan-Quinn criter.	3.804442
F-statistic	0.199171	Durbin-Watson stat	1.966353
Prob(F-statistic)	0.959548		

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (05): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.090392	Prob. F(2,24)	0.9139
Obs*R-squared	0.201862	Prob. Chi-Square(2)	0.9040

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/17/25 Time: 13:50
Sample (adjusted): 1997 2023
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.833831	0.803498	2.282310	0.0316
RESID^2(-1)	-0.056435	0.204576	-0.275862	0.7850
RESID^2(-2)	-0.069025	0.203819	-0.338661	0.7378

R-squared	0.007476	Mean dependent var	1.620602
Adjusted R-squared	-0.075234	S.D. dependent var	3.137475
S.E. of regression	3.253357	Akaike info criterion	5.301691
Sum squared resid	254.0240	Schwarz criterion	5.445673
Log likelihood	-68.57283	Hannan-Quinn criter.	5.344505
F-statistic	0.090392	Durbin-Watson stat	1.988238
Prob(F-statistic)	0.913882		

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي